

قائمة بالعناصر التي يمكن أن يعتمدها المؤتمر الخامس للدول الأطراف

مقدمة من رئيس المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة

النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

جرت مناقشات مستفيضة خلال الاجتماع التحضيري الأول الذي عقد في 1 شباط/فبراير في جنيف بشأن النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، عقب تقديم ورقة العمل المقدمة من الرئيس (ATT/CSP5/2019/PRES/410/PM1.GenderGBV) والمرفقة أيضاً بهذه الورقة كمرجع. وقد جاء ذلك عقب مشاركة على نفس المستوى الرفيع بشأن موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي جرت في إطار الفريق العامل الفرعي المعني التابع للفريق العامل لمعاهدة تجارة الأسلحة المعني بالتنفيذ الفعال للاتفاقية المعني بالمادتين 6 و 7 في 28 كانون الثاني/يناير.

نظر الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة في القضايا المتعلقة بتنفيذ المادة 7(4)، في حين تضمنت مناقشة ورقة العمل المقدمة من الرئيس بشأن النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي جوانب واسعة تتعلق بالنوع الاجتماعي. غطت المناقشة الأخيرة ثلاثة مجالات: موضوع التوازن بين الجنسين في التمثيل، والمجال الأوسع المتعلق بالأثر القائم على النوع الاجتماعي للعنف المسلح والنزاع، والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتقييم المخاطر بموجب المادتين 6 و 7 من معاهدة تجارة الأسلحة.

اتسم كلٌّ من اجتماع الفرق الفرعية التابعة للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة وجلسة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي بمشاركة نشطة من وفود كثيرة من مختلف المجموعات الإقليمية.

تضمنت القضايا التي أثيرت في كلا المناقشتين دعماً واسعاً للتمثيل المتساوي والتكافؤ التام، مع التأكيد على أن هذا يجب ألا يكون تحليلاً كمياً لعدد النساء الموجودات في القاعة، وإنما نظرة شاملة للبعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في جميع القضايا، وكيف يمكن للنساء أن يُشكّلن المناقشات وصنع القرار في معاهدة تجارة الأسلحة. ألقى الضوء على أهمية تضمين النساء في الجهود الرامية لضمان السلام والحفاظ عليه. كان هناك دعم لجمع بيانات مصنفة طبقاً للنوع الاجتماعي، والتي يمكن أن توفر المزيد من المعلومات بشأن الأثر المختلف للعنف المسلح على الرجال والفتيان والنساء والفتيات. وكان من بين القضايا الأخرى التي أثيرت أهمية التكامل بين صكوك أهداف التنمية المستدامة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما شاركت الدول الأطراف خططها لتطوير ورش عمل تدريبية واجتماعات إقليمية بشأن هذه الموضوعات.

كان هناك اهتمام شديد بفهم المزيد عن الجوانب العملية من تقييم مخاطر المادة 7(4). وكان من الواضح أيضاً أن التنفيذ العملي للمادة 7(4)، بالنسبة للكثير من الدول الأطراف، لا يزال عملاً قيد التنفيذ وهناك العديد من القضايا التي يمكن أن تستفيد من زيادة التوضيح. وشملت هذه القضايا تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي فيما يتصل بمعاهدة تجارة الأسلحة، وقيمة إتاحة الخبرات ذات الصلة، التي شملت مسألة التدريب المناسب لمسؤولي الترخيص؛ وما يمكن أن يعتبر من تدابير التخفيف الممكنة المرتبطة بالمادة 7(4)؛ والرابط بين المادة 7(4) وبين المادتين 17(1) و 6(3)؛ وتجارب الدول الأطراف في حجب الترخيص استناداً إلى معايير المادة 7(4) حيث لم يذكر أيٌّ من المندوبين أنه قد حدث مثل هذا الحجب؛ ومصادر تقييم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

في أعقاب هذه المناقشات المستفيضة، قد تمثل العناصر المبينة أدناه مجالات محتملة للجوانب المشتركة قد تنتظر الدول الأطراف في اعتمادها أثناء المؤتمر الخامس للدول الأطراف بغية تنفيذها على المدى الطويل.

التمثيل والمشاركة

في جميع اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف القادمة:

- يجب أن تسعى الوفود التي تحضر الاجتماعات التحضيرية للأفرقة العاملة التابعة لمعاهدة تجارة الأسلحة ومؤتمر الدول الأطراف ذاته إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في الوفود.
- سوف تتعهد أمانة معاهدة تجارة الأسلحة سجلات التوازن بين الجنسين لجميع الوفود، وتتيح هذه السجلات للمهتمين من أصحاب المصلحة. وينبغي أن تقوم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بمشاركة التقدم المحرز في مجال التوازن بين الجنسين مع المشاركين في مؤتمر الدول الأطراف خلال جميع مؤتمرات الدول الأطراف القادمة.
- سوف تشارك الدول ومنظمات المجتمع المدني مع مؤتمر الدول الأطراف السياسات والممارسات التي اعتمدها وأسهمت في تحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين، عند الاقتضاء، أثناء الجلسات الرسمية أو الفعاليات الجانبية
- ويجب تشجيع حلقات النقاش المتوازنة بين الجنسين في الجلسات العامة، والفعاليات الجانبية وغيرها من المنديبات. وينبغي أن يسعى منظمو الفعاليات إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في حلقات النقاش في مرحلة مبكرة من تخطيطهم.
- يجب أن ينظر برنامج الرعاية بصورة نشطة إلى التوازن بين الجنسين باعتباره أحد معايير الاختيار.

فهم أثر العنف المسلح القائم على النوع الاجتماعي في سياق معاهدة تجارة الأسلحة

- سوف يقوم جميع رؤساء الفرق العاملة وميسريها، بصفة مستمرة، بالنظر في كيفية استكشاف جانب النوع الاجتماعي خلال الجلسات.
- تُشجّع الدول الأطراف على جمع البيانات المُصنّفة بالنسبة للنوع الاجتماعي ضمن إحصاءاتها المتعلقة بالجريمة والصحة، ويشمل ذلك البيانات المُصنّفة بالنسبة للنوع الاجتماعي لضحايا العنف المسلح والنزاع وإتاحة هذه البيانات للجمهور.
- يُشجّع جميع أصحاب المصلحة، ومنهم المجتمع المدني، على العمل نحو توضيح المصطلحات وتفسيرها ومساعدة الدول في تطبيق مفاهيم النوع الاجتماعي والعمل من خلالها داخل سياق معاهدة تجارة الأسلحة. يجب تجميع قائمة بالأبحاث ومصادر البيانات الموجودة بالفعل وإتاحتها لجميع أصحاب المصلحة. الدول مدعوة إلى دعم الأبحاث التي تساعد على تحسين فهم الأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي في سياق معاهدة تجارة الأسلحة.
- يجب أن تنتظر الوفود في اصطحاب مستشار في مجال المرأة والسلام والأمن و/أو مندوبين ذوي خبرة في مجال النوع الاجتماعي حيثما أمكن. وينبغي أن يُسهم مثل هؤلاء المندوبين في مناقشات الفرق العاملة وتوضيح التوصيات حسب الاقتضاء.

معايير تقييم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي

يجب أن ينظر الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة في القضايا التالية الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأطراف على تنفيذ المادة (4)7:

- مناقشة فجوات تفسير اللغة والمعايير التي تنطوي عليها المادة (4)7، وتشمل تفصيل كلمات "خطيرة"، و"تسهيل" و"خطر كبير" لتوفير إرشادات أفضل وإثراء الممارسات الفضلى.
- التعرف على ممارسات الدول المتعلقة "بتدابير التخفيف" في سياق المادة (4)7، وتجميعها: ما يمكن أن تكونه هذه التدابير وكيف تُنفَّذ.
- وضع تجميعات للأحكام القانونية التي تصدرها الدول الأطراف المختلفة من أجل تقييم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بهدف تيسير التعلم بين الدول الأطراف،
- ينبغي وضع دليل لتقييم خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بمشاركة جميع أصحاب المصلحة.
- ينبغي تطوير عناصر لدليل تدريب طوعي بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، يتضمن الممارسات الفضلى لتقييم المخاطر، من خلال تمويل طوعي.
- يمكن النظر في إدماج سؤال يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في نماذج التقارير السنوية أثناء الاستعراض التالي لهذه النماذج

بالإضافة إلى المذكور أعلاه،

- يمكن أن تنتظر الدول الأطراف وغيرها من الدول التي لديها اجتماعات ومشروعات إقليمية مخططة يدعمها الصندوق الاستئماني الطوعي في كيفية إتمام العمل من أجل النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل مشروعاتها.
- قد ترغب الدول الأطراف في إنشاء ولاية قانونية محددة للأفرقة العاملة الفرعية لكي تركز على العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الفترة التي تسبق المؤتمر السادس للدول الأطراف لكي تزيد تركيز النقاش على النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، واستعراض التقدم المحرز بشأن النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بصفة مستمرة.
